كلمة ونص

ميشيل خياط

هزة تربوية عنيفة

لا يستطيع صحفي متابع للشأن المحلي، أن يتجاهل ما حدث في الأيام القليلة الماضية على صعيد امتحانات الشهادات الثانوية، أي إقصاء مديري تربية دمشق وريف دمشق بتهم غير موثقة حتى الآن، إذ نقلت عدة مواقع إعلامية خاصة، على «الفيس والواتس»، أنه تم إلقاء القبض على شبكة مسؤولة عن خلل حصل أثناء سير العملية الامتحانية، والخلل ليس تسريبات للأسئلة كما تردد، والتحقيقات مستمرة وستتم المحاسبة استناداً إلى القانون ٤٢ لعام ٢٠٢٣.

في البداية قيل إنه أعفي لكونه المسؤول عن سير العملية الامتحانية، وعلى وسيلة أخرى قيل: بسبب وجود فوضى وعدم انضباط والتزام بالتعليمات الامتحانية. كذلك وللأسباب ذاتها أعفي مدير تربية ريف دمشق من منصبه، ولفتت وزارة التربية أنه لا يوجد تسريب للأسئلة، «وكان وزير التربية أكد في مقابلة مع جريدة «الوطن» أنه وحده من يطلع على الأسئلة»، ووسط ما نتعم به من حرية الكلمة والكتابة والتعبير المدعم بالرصانة والوقائع والمنطق السديد والجدل الموضوعي، رأيت أن أقول ما أعتقد أنه الصواب وأنه يخدم أبناء وطني الحبيب سورية، ذلك أن السكوت على الخطأ إساءة للمستقبل.

يتبنى العرف السوري حكمة مفادها: لا تغيّر أحصنتك أثناء المعركة.

ولعل ما حدث هو انتكاسة كبيرة فالرجلان، سليمان يونس مدير تربية دمشق وماهر فرج مدير تربية ريف دمشق مشهود لهما بالنجاح وحسن الإدارة وهما في منصبيهما منذ سنوات عديدة وهما يتعاملان مع أكثر من نصف طلاب سورية ومدارسها، وهما رئيسا لجنتي ضبط الغش الامتحاني في مديريتي تربية دمشق وريف دمشق.

إنني أستغرب السرعة في الإقصاء وكأن المديرَين قشة في مهب الريح لا تاريخ لهما ولا علاقات ولا دور.....!. ألم يكن من الأجدى وطنياً التريث حتى انتهاء التحقيقات...؟

مديرا تربية قدما كبشي فداء كرمى لعيون القانون الجديد وعلى نمط: تعالوا انظروا، القانون ٤٢ بدأ يعطي ثماره، فأي ثمار هذه.؟!

إن ما حدث جاء في أعقاب الترويج الكثيف للقانون ٤٢، ومن الواضح أن هذا القانون وعلى الرغم من تشدده في معاقبة غير الطلاب ممن يتدخلون في العملية الامتحانية، لم يلغ ولم يمنع محاولات التدخل أو الغش، وهذا طبيعي ومنطقي، فالقوانين تعاقب بعد ارتكاب الجرم، وهي تاريخياً لم تلغ الجريمة حتى لو كانت تنص على الإعدام، ففي البلدان التي ما زالت تطبق عقوبة الإعدام تنتشر فيها الجرائم وربما أكثر من تلك التي ألغت عقوبة الإعدام.

لقد علق أحد المواطنين على مقابلة مع وزير التربية أجرتها الفضائية التربوية قائلاً: (هادا امتحان ولا دورة صاعقة.....!!). كان الوزير يشرح العقوبات: حبس وسجن وغرامات مالية، وكانت المذيعة تستفسر أكثر عن طرق الاتهام والسجن والتشدد .... إلخ.

في فقه القانون المتهم بريء حتى يدان.

هذه ليست أول مرة تجرى فيها امتحانات الشهادات الثانوية في سورية فدعوها تمر بسلام واتخذوا الإجراءات القانونية من دون ضوضاء رفقاً بالطلاب، ولقد رجونا وزير التربية في مقالات سابقة الروية، فهذه وزارة تربية، معقل المحبة والحرص على أعمدة الوطن، فمنذ أن عيّن وزيراً سعى إلى إلغاء الدورة الثانية، ويهدد اليوم إنها وإن بقيت فلن تفيدكم وستكون أسئلتها صعبة...!!

وهذا غير معقول ومرفوض، إذ ليس منطقياً أن يقف الوزير في وجه من يسعون إلى التفوق، كما أن تصعيب الأسئلة أداء غير تربوي، والامتحانات لا تقيس وحسب، بل تعلم.

إن ما حدث في الأيام القليلة الماضية كان مزعزاً ومؤلماً وكان له تأثيره السلبي على النفوس الهشة لطلاب الشهادات بسبب القلق والتوتر، وشكل هزة عنيفة وشديدة تم احتواؤها على الطريقة اليابانية...! ووسط أنباء مبهمة.

واليابان التي حققت تقدماً مذهلاً بعد الحرب العالمية الثانية، على الرغم مما لحق بها من دمار هائل، اتكأت على التعليم في إنجاز مأثرتها الاقتصادية والصناعية والعلمية، لكنها أعطت المعلم راتب وزير، وحصانة دبلوماسي وهيبة إمبراطور.

يوم امتحاني عصيب

الماردیني لـ«الوطن»: لا نريد صناعة علامات بل طالباً يفهم المنهاج

أهالٍ يتساءلون: لماذا وزارة التربية تحاربنا؟ فنحن لا علاقة لنا بفساد مديري التربية

محمود الصالح

أبحت أمس أسئلة الرياضيات آلاف الطلاب في الشهادة الثانوية الفرع العلمي، والتي وصفها عدد من المختصين من المدرسين لمادة الرياضيات أنها كانت أسئلة الجيد جداً والممتاز، وهذا غير منطقي لأنه يفترض أن يكون هناك تدرج في الأسئلة من السهل إلى الصعب، وشكك البعض من المدرسين أن تكون تلك الأسئلة نموذجاً واحداً من نماذج بنك الأسئلة، لأنهم يعتقدون أنها كانت نخبة من عدة نماذج تم اختيار الأسئلة الثقيلة منها.

وزير التربية محمد عامر الماردیني وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن أن هناك ٧٠ نموذجاً ومن جميع المحافظات تم اختيار الأسئلة منها، مضيفاً: كنا نعتقد أن هناك مشكلة في الأسئلة أمس لكن مكتب التوجيه الأول للرياضيات، وهو أحد مكونات مؤسسة الوزارة يرى أن الأسئلة تراعي الفروق الفردية.

وأضاف الماردیني: إننا لا نريد صناعة علامات، بل نريد طالباً يفهم المنهاج، وبالتالي نرى أنه يجب أن تكون هناك أسئلة للمتميزين.

«الوطن» استطلعت آراء عدد من الطلاب في دمشق والمحافظات ممن تقدموا لامتحان مادة الرياضيات، وكانت جميع الإجابات المختلطة بالدموع واحدة «الأسئلة صعبة جداً، ولا يستطيع الطالب الجيد حل إلا جزء بسيط لا يتجاوز ٢٠ بالمئة منها، أما الطالب المتوسط والعادي فلن يتمكنا من حل أي من هذه الأسئلة».

عدد من أولياء الأمور عبروا عن رأيهم بحسرة كبيرة بالقول: لماذا هذه الحرب من وزارة التربية على الطلاب؟ إذا كان الهدف هو الترويج لنظام الامتحانات العامة الجديد، على أنه أفضل من نظام الدورتين التقليدي، مضيفاً: فذلك لا يبرر للتربية أن تحبط الطلاب وتنهي أحلامهم التي تعبوا من أجلها سنوات طويلة، وإذا كانت انتقاماً من الفاسدين القائمين على العملية التربوية، فلا ذنب للطلاب في ذلك.

عدد من الطلاب أصيبوا بحالات إغماء وأسعف البعض منهم إلى المراكز الصحية من فرق الإسعاف الموجودة في المناطق التعليمية والمجمعات التربوية، على حين وردت معلومات عن إسعاف البعض من الطلاب إلى المشافي.

مدرس رياضيات معروف من اللاذقية رأى أن الأسئلة بشكل عام جيدة جداً إن كانت تهدف إلى إعادة الاعتبار للتقويم والقياس والعدالة في النتائج الامتحانية، لكن هناك ملاحظات أساسية هي أن الأسئلة طويلة وتحتاج لوقت أطول مما هو مخصص، وهناك أسئلة إبداعية مثل السؤال الرابع، وهذا لا يمكن للطالب الجيد أن يحله.

وأضاف: أما السؤال الخامس فكان طويلاً جداً، وكان يمكن اختصاره من خلال الطلب الثاني إثبات اطراد إحدى المتتاليتين، ويفرض للطالب مهمة اطراد الأخرى، ثم استنتاج التجاور، والسؤال طويل بالنسبة للدرجة المخصصة له، أما السؤال الثالث فكرة الطلب الأول والطلب الثالث متشابهتان وكان يمكن الاكتفاء بإحداهما، وهناك تكرار في التمثيل البسيطي لمستقيم في الفراغ في المسألة الأولى وكذلك في السؤال الثاني.

وأشار إلى سؤال حول الوضع النسبي بين مستقيم ذكر في الأسئلة وهو غير موجود في المنهاج، مضيفاً: أما المسألة الثانية فالطلب الثالث منها كان من المفروض ذكر: استنتج جدول تغيرات fx بدل ادرس تغييرات.

> مختصون: الأسئلة طويلة.. ومن وضعها يسعى لإرضاء شريحة ما لتزداد أسهمه لديها

المدرس مؤيد شعبان قال في تصريح لـ«الوطن» الأسئلة طويلة قياساً بالزمن المحدد، حيث كان عدد الطلبيات في الدورات السابقة ٣٠ طلباً إجبارياً بشكل وسطي، وهذه الدورة تحتوي على ٣٥ طلباً إجبارياً! وبالتالي ليس هناك وقت للمراجعة، وسؤال التوافقي غير موفق، كما أن سؤال المتتاليات ركيك وغير دقيق، وتقاطع مستقيم وكرة خارجي لم يرد رغم سهولته.

وأضاف: الحقيقة أن هناك مفاجأة غير متوقعة في طريقة وضع أسئلة الرياضيات وخروجها عن المألوف بطريقة فاضحة فعندما نعود طلابنا على سياق معين ونريد أن نغيره علينا أن نتدرج بالتغيير لا أن ننسف السياق بالكامل.

وقال: نحن نقبل أن يندرج في الأسئلة فقرات لم يعتد الكثير من المدرسين التطرق إليها قياساً مع أسئلة الدورات السابقة لكن لا نقبل أن نضعها في معظم التمرينات الواردة، مضيفاً: كما نقبل أن تكون الأسئلة إجبارية لكن بعد أن نشير إلى ذلك خلال العام لأي على ثقة أن الكثير من الطلاب خففوا التركيز على وحدة ما إيماناً منهم أنهم قد يحصلون على خيار بديل.

وأشار إلى أن واضع الأسئلة مع احترامنا له ولاختياره وضع هذه الأسئلة لإرضاء شريحة ما ثم لتزداد أسهمه، مضيفاً: أنا لا أجد في هذه الأسئلة صعوبة ولا مستوى عالياً أنا أجد فيها غرابة وخروجاً على المألوف مع التحفظ على نمطية بعضها غير الوارد في الكتاب لكن أفكاره واردة وبالتالي الحديث أنه ليس من الخيارات المطلوبة فهو حديث ظالم.

وبين أنه إذا ناقشنا ما ورد وبالتفصيل فإن السؤال الأول جميع إجاباته تدور حول فكرة واحدة هي إيجاد صورة لمجال أو قيمة ما وفق التابع f أي ٥٠ علامة لفكرة واحدة.

وبيّن أنه في السؤال الثالث يوجد تكرار لفكرة الاشتقاق والتعويض في طلبين بالسؤال نفسه، والسؤال الرابع عليه ٥٠ علامة كما للخامس والسادس..؟ وفي السؤال السادس عندما يخطئ الطالب في إيجاد الحلول نتيجة عملية حسابية ما فإن كل ما تلاه من الطلبات إلى الهاوية.

وأضاف: أما في السؤال الثامن فقد عدنا لفكرة الاشتقاق، على ما يبدو واضع الأسئلة مغرم بالاشتقاق، موضحاً أنه لا تنسوا أن الاشتقاق له وقفة ثانية في المسألة الثانية أيضاً لكل من السؤالين السابع والثامن ٥٠ علامة كما للأول والثالث وهذه مفارقات غريبة.

مندوبة «التربية» سببت هلعاً بين الطالبات في أحد مراكز اللاذقية والأهالي يشتكون للوزير

اللاذقية - عبير محمود

تلقت «الوطن» عدة شكاوى حول ما جرى في أحد المراكز الامتحانية بمدينة اللاذقية خلال تقديم الطلاب امتحان مادة الرياضيات للثانوية بالفرع العلمي، ومنهم من ذكر أنه قد جرى نوع من التشويش على الطالبات في مركز ضمن تجمع المدارس بقنينص بعد دخول مندوبة تربوية إلى المركز والقاعات الامتحانية وصراخها بصوت عال على الطالبات حسب قولهن.

وحسب إحدى الشكاوى أنه تسببت المندوبة بحالة هلع بين الطالبات ومنهن من فقدت أعصابها وتم طلب سيارة إسعاف نتيجة إغمائها ما استدعى من الأمهات خارج المركز للتوجه عقب الامتحان إلى مديرية التربية وبالمصادفة كان الوزير ماردیني يعقد اجتماعاً فيها وذكروا له ما حدث ووعد بأن يتم إجراء تحقيق حول شكواهم.. وطالبت الشاكيات بتعويض طلابهن عما حدث بمادة الرياضيات عبر إعادة الامتحان ومعاقبة المندوبة بسبب مخالفتها للتعليمات الوزارية بعدم التشويش على الطلاب وتوفير أجواء هادئة.

كما اشتكى طلاب مما اعتبروه صعوبة في طريقة أسئلة الرياضيات، معبرين عن امتعاضهم من هذه الدورة، في حين رأى العديد من طلاب الفرع الأدبي أن أسئلة الجغرافيا تناسب جميع المستويات.

من جهته، أكد رئيس دائرة الامتحانات في مديرية التربية علي محمد لـ«الوطن»، أنه تم تسجيل ٢٩ مشيراً إلى اتخاذ الإجراءات وفق القانون.

وبيّن محمد أن الضبوط المنظمة منها لـ١٧ حالة غش بواسطة القصاصات الورقية، ٧ حالات غش بواسطة المصغر، ٣ حالات عبر الساعة الذكية، وحالة عبر الجوال، على حين أن هناك مخالفة بحق مراقبين ويتم اتخاذ الإجراءات وفق القانون ٤٢ الخاص بالعملية الامتحانية، مضيفاً: اللجنة الفرعية المختصة تجتمع بهذا الخصوص وخلال ٢٤ ساعة يتم إحالة الضبط إلى القضاء المختص.

وفي السياق كشف مصدر من مديرية التربية في اللاذقية لـ«الوطن»، بأن زيارة وزير التربية محمد عامر الماردیني للمراكز الامتحانية للشهادة الثانوية العامة أمس كانت «مفاجئة ودون علم أحد»، مشيراً إلى أن نتائج الزيارة كانت مرضية وجيدة بشكل عام.

وبيّن المصدر أن الوزير كان في أحد مراكز جبلة الامتحانية يتفقد سير الامتحانات ثم توجه إلى مراكز ضمن مدينة اللاذقية واطلع على الأجواء، إضافة إلى متابعته للعمل في دائرة الامتحانات ومراكز التصحيح ووجه بتلبية مطالب عدد من التربويين بخصوص العمل، وأكد ماردیني أهمية الالتزام بالقوانين والتعليمات الامتحانية التي تضمن سير العملية الامتحانية.. كما التقى الماردیني عدداً من أهالي الطلاب أمام عدد من المراكز الامتحانية، وقال إن الامتحان هو غاية وليس وسيلة والهدف هو الحصول على طالب متعلم ومتمكن وقادر على بناء مجتمعه.

من يتحمل مسؤولية إيقاف تسويق القمح في الحسكة؟

رئيس اتحاد فلاحي المحافظة لـ«الوطن»: تعطيل التسويق سيفتح الطريق أمام السماسرة والوسطاء

الحسكة- دحام السلطان

يبدو أن فلاح الحسكة أصبح اليوم على مرمى المفاجآت المتكررة بين الحين والآخر، والتي باتت تثقل عليه وتلزمه بإجراءات وتفاصيل هو بغنى عنها؟ في يوم تسويق محصوله من القمح إلى مراكز التسويق الحكومية المعتمدة في المحافظة، بعد أن قامت الحبوب بإيقاف شراء المحاصيل من الفلاحين بموجب البطاقة الشخصية، التي جاءت كإجراء تسهيل لعملية التسويق من جانب الحبوب باتجاه الفلاحين ومثلما أقرت ذلك لجنة التسويق الفرعية للحبوب في اجتماعها الأخير.

وبيّن العديد من الفلاحين في نص شكواهم التي سطروها لـ«الوطن» أن هذا الإجراء تعسفي ومقتل حقيقي للفلاح في محافظة الحسكة، الذي يعيش معها ظروفاً تعجيزية قاهرة، حيّ يصدر قرار بإيقاف التسويق بموجب البطاقة الشخصية، التي اعتبرها منحة معنوية لها بعيداً عن الإجراءات الروتينية القاهرة التي تخدمه ولن تخدم تسويق المحصول بالشكل المطلوب، وأصبح اليوم محصوله في العراء وتحت رحمة ابتزاز الناقل جراء التأخير وعدم دخوله إلى مراكز الشراء، نتيجة لهذا الإجراء التعسفي الذي قتل فيهم حافز التشجيع والدعم الذي كانوا يطمحون إليه وحصلوا عليه بموجب اجتماع رسمي قبل أن يتم تعطيله لاحقاً من جانبه أكد رئيس اتحاد فلاحي المحافظة عبد الحميد الكركو، أن هذا القرار هو قرار غير صائب، لم يفطن فيه من أصدره أن معظم الجمعيات التعاونية الفلاحية وعموم الفلاحين لم يحصلوا على التراخيص المناسبة لظروف تمر بها البلد أكبر منهم، لذلك فإن الغاية تكمن في إيصال كل حبة قمح إلى مراكز الدولة الحكومية بالمحافظة، وليست الغاية المتاجرة، وتأمين أكبر قدر ممكن من المخزون الإستراتيجي للحبوب، وهذا ما نطمح إليه في المنظمة الفلاحية.

وأضاف: كما أن تعطيل التسويق سيفتح الطريق أمام السماسرة والوسطاء إلى جر الفلاح الذي تجرّع الأمرين في إيصال محصوله إلى أبواب مراكز شراء التسويق الحكومية بطريقة مكلفة وصعبة للفلاح، وبالتالي خسارة حقيقية لمراكز الشراء الحكومية وللمصداقية أمام الفلاح الذي سينحرف بدوره إلى طرق ومسالك أخرى نحن لا نريدها له لأنه أجير على ذلك نتيجة لقرار غير مسؤول ولا واع وفقد المصداقية أمام كل من يهمه أمر المصلحة العامة.

> مدير الحبوب: الالتزام بشهادة المنشأ قرار وزاري

وطالب الكركو المؤسسات المعنية وكل من يهمه الأمر بالرجوع عن هذا الخطأ لرفع الغبن والخسارة التي قد تحصل ولا يحمد عقباها عن الفلاح، لأن المسألة أصبحت خطيرة جداً بالمحافظة، مضيفاً: نرجو من الجهات الوصائية التعامل بحكمة مع واقع استثنائي كهذه بقرارات استثنائية، إن كان يهمنا الفلاح والقمح ورغيف الخبز بعيداً عن ممارسات الأيادي الخفية التي لا تبرح تضع العصي في العجلات وتعطيل سير المصلحة العامة، التي من المفترض فيها أن تكون عوناً للفلاح لا إلى إغلاق الأبواب في وجهه، في معادلة لا تدخل في ميزان ولا قبان.

بدوره بيّن مدير فرع السورية للحبوب بالقامشلي عمار الأحمد أن عملية التسويق كان تجري بشكل جيد وهناك إقبال على التسويق، الذي وصل منه إلى الآن نحو ١٤ ألف طن قمح، مؤكداً أن عملية الالتزام بالتسويق عبر المناشئ وإيقاف التسويق عبر البطاقة الشخصية هو قرار مركزي وليس محلياً، لذلك ينبغي الالتزام به من جانب فرع المؤسسة، مضيفاً: إنه لا دخل لفرع السورية للحبوب في هذا القرار سوى الالتزام بالتعميم المركزية الصادرة عن الإدارة العامة للسورية للحبوب.

ولفت إلى أن هناك نحو ٥٠ إلى ٦٠ آلية محملة بالأقماح تنتظر أمام مركز الطوارئ وصولها إلى المناشئ من مصدرها ليتم التعامل معها في المركز بالطرق الرسمية.